فهـــــرس

الموضـــوع	الصفحة
مقدمة	٥
الفصل الأول : الجمع بين العضوية البرلمانية والوزارة	٧
المبحث الأول : قاعدة الجمع بين العضوية البرلمانية والوزارة فى النظامين الرئاسى والبرلمانى	٨
§١ - اتفـاق الرأى فى النظام الرئاسى على حظر الجـمع بين الوزارة وعضوية البرلمان	٨
§٢ - اختلاف الرأى فى النظام البرلمانى حول جواز الجمع بين الوزارة وعضوية البرلمان	١١
الاتجاه الأول : الجمع من مستلزمات التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية	١١
الاتجاه الثانى : الجمع ليس من مستلزمات التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية	١٣
المبحث الثانى : موقف النصوص فى فرنسا ومصر من الجمع بين العضوية البرلمانية والوزارة	١٩
§١ - عدول الدستور الفرنسى عن مبدأ الجمع	١٩
أ - تبنى دستور سنة ١٩٥٨ مبدأ حظر الجمع	١٩
ب - اجراءات تطبيق عدم الجمع بين الوزارة والعضوية النيابية	٢٠
§٢ - حفاظ الدساتير المصرية على قاعدة الجمع	٢٣
أ - منطقية الجمع فى دستور ١٩٢٣	٢٤
ب - الشك فى سلامة جواز الجمع فى دساتير ما بعد ١٩٥٢	٢٤
المبحث الثالث : تفرد معالجة القانون الكويتى للجمع بين عضوية البرلمان والوزارة	٣٦

Scanned by CamScanner

الفصل الثانى : الجمع بين العضوية البرلمانية والوظيفة العامة ٤٧
المبحث الاول : حظر الجمع بين العضوية البرلمانية والوظيفة العامة غير الانتخابية ٤٨
ايضاح حول المصطلحات المستخدمة – تمهيد ٤٨
المطلب الاول : مبررات حظر الجمع بين العضوية البرلمانية وممارسة الوظيفة غير الانتخابية ٥١
اولا - ضمان استقلال النائب تجاه الحكومة تأكيدا لمبدأ الفصل بين السلطات ٥٢
ثانيا - صعوبة التوفيق عمليا بين مهام العضوية وواجبات الوظيفة ٥٤
المطلب الثانى : ابعاد حظر الجمع بين العضوية البرلمانية والوظيفة غير الانتخابية فى فرنسا ٥٧
اولا : تحديد مفهوم الوظيفة العامة ٥٧
ثانيا : فض الجمع ٦١
١ – شغل الوظيفة قبل عضوية البرلمان ٦١
٢ – شغل الوظيفة عقب عضوية البرلمان ٦٣
ثالثا : استثناءات قاعدة حظر الجمع ٦٤
١ – الجمع بين العضوية البرلمانية والمهام المؤقتة ٦٤
أ – مضمون الاستثناء ٦٤
ب – مفهوم الحد الزمنى الأقصى للمهمة المؤقتة ٦٥
٢ – جمع اساتذة الجامعات بين العضوية والوظيفة ٦٧
المطلب الثالث : ابعاد حظر الجمع بين العضوية البرلمانية والوظيفة غير الانتخابية فى مصر ٧٢
اولا - تحديد مفهوم الوظيفة العامة ٧٢
ثانيا - تطبيق قاعدة الجمع بين العضوية البرلمانية وممارسة الوظيفة : ٧٦

Scanned by CamScanner

§ ١ - حصر قاعدة عدم الجمع بين العضوية البرلمانية والوظيفة فى نطاق ضيق ـــــــــــــــــــــــــــــــ ٧٧
§ ٢ - هجر مبدأ حظر الجمع إلى الجمع مع التفرغ ـــــــــــــــــــــــ ٨١
(أ) تطور النصوص من حظر الجمع إلى اجازته وامكانية الإقتناع بالنهج الجديد ـــــــــــــــــــــــــــــــ ٨١
(ب) الجمع بين مزايا الوظيفة والمزايا المالية للعضوية وضرورة مراجعته ـــ ٨٩
١ - حصول الموظف المتفرغ لعضوية البرلمان على مزايا وظيفية ـــــــــ ٨٩
المستحقات المالية ـــــــــــــــــــــــــــــــ ٩٠
- المستحقات الحالة ـــــــــــــــــــــــــــــــ ٩٠
- المستحقات الآجلة ـــــــــــــــــــــــــــــــ ٩٢
الإعفاء من الخضوع لنظام التقارير السنوية ـــــــــــــــــــــــ ٩٣
الترقية ـــــــــــــــــــــــــــــــ ٩٤
ضرورة موافقة البرلمان على الاجراءات التأديبية أو الفصل بغير الطريق التأديبى ـــــــــــــــــــــــــــــــ ٩٦
العودة إلى الوظيفة ـــــــــــــــــــــــــــــــ ٩٩
٢ - الجمع بين المزايا المالية للوظيفة والعضوية ـــــــــــــــــــ ١٠٠
٣ - ضرورة مراجعة الجمع بين المزايا الوظيفية والمزايا المالية للعضوية ـــــ ١٠١
§ ٣ - اباحة الجمع حتى دون تفرغ ـــــــــــــــــــــــــــــ ١٠٢
(أ) تردد البرلمان وتوسعه غير المتوقع فى نطاق الفئات المستثناه ـــــــــ ١٠٤
(ب) تخلف المبررات الكافية لغالبية الحالات المستثناه من التفرغ ـــــــــ ١٠٨
- رؤساء الجامعات ونوابها وأعضاء هيئة التدريس ومن فى حكمهم ـــــــ ١٠٩
- رؤساء مجالس إدارة الهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها ـــــــــــــــــــــــــــــــ ١١٢
- أصحاب وظائف الادارة العليا ـــــــــــــــــــــــــــــــ ١١٣

Scanned by CamScanner

(جـ) التجاوز فى تطبيق الاستثناء من التفرغ وأثره على استقلال النائب ١١٣
$ ٤ – اجازة بعض التعيينات أثناء العضوية ١١٧
أ) اجازة قانون مجلس الشعب التعيين أثناء العضوية ١١٩
(١) تصور مشروع قانون مجلس الشعب ١١٩
(٢) الصياغة المجازه وتعديل سنة ١٩٧٦ ..... ١٢١
ب) توسع اللائحة الداخلية فى الأعمال التى يمكن مباشرتها أثناء العضوية ١٢٤
الاستثناءات المقررة لجميع الأعضاء ١٢٤
الاستثناء الخاص بالأعضاء غير المتفرغين ١٢٦
المبحث الثانى: الجمع بين العضوية البرلمانية والوظيفة العامة الانتخابية ١٢٧
المطلب الاول: الجمع بين عضوية البرلمان وعضوية المجالس المحلية فى فرنسا ١٢٧
الفرع الاول: تقييد قاعدة الجمع فى فرنسا دون التخلى عنها ١٢٨
الفرع الثانى: اجراءات إنهاء الجمع المتجاوز للحدود ١٣٠
المطلب الثانى: الجمع بين العضوية البرلمانية وعضوية المجالس المحلية فى مصر ١٣١
الفرع الاول: ثبات قاعدة حظر الجمع فى مصر ١٣١
الفرع الثانى: اجراءات الاختيار بين عضويتى البرلمان والمجالس المحلية ١٣٥
الفصل الثالث: الجمع بين العضوية البرلمانية وبعض الأنشطة العامة خارج إطار السلطة التنفيذية ١٣٩
المبحث الاول: الجمع بين عضوية أكثر من مجلس نيابى ١٤٠
المطلب الاول: الاعتبارات المؤيدة لحظر الجمع بين عضوية أكثر من مجلس نيابى ١٤٠

Scanned by CamScanner

المطلب الثانى : اجراءات تطبيق حظر الجمع بين عضوية أكثر من مجلس نيابى ——— ١٤٣
أولا - محاولة المشرع الفرنسى اتفاق اجراءات الحظر مع المنطق ——— ١٤٣
ثانيا - المعالجة المنتقدة والجزئية لحظر الجمع فى مصر ——— ١٤٦
تمهيد ——— ١٤٦
١) المعالجة التشريعية فى قانون مجلس الشورى وعيوبها ——— ١٤٩
٢) صمت قانون مجلس الشعب والسبيل للتغلب عليه ——— ١٥٢
ثالثا - حسم اجراءات حظر الجمع فى ايطاليا ——— ١٥٤
المبحث الثانى : الجمع بين عضويتين فى ذات المجلس النيابى ——— ١٥٦
المبحث الثالث : الجمع بين العضوية البرلمانية ورئاسة الدولة ——— ١٦٠
أولا - الاستمرار فى تطبيق عدم الجمع فى فرنسا حتى بعد الغاء النصوص المؤديه إليه ——— ١٦١
ثانيا - ضرورة حظر الجمع فى مصر رغم غياب النص عليه ——— ١٦٢
الفصل الرابع : الجمع بين العضوية البرلمانية والأنشطة والوظائف الخاصة ——— ١٦٧
المبحث الأول : الجمع بين العضوية البرلمانية والعمل فى المشروعات العامة ——— ١٦٨
§ ١ - اتساق الحل المتبع فى فرنسا مع القاعدة العامة ——— ١٦٩
§ ٢ - تبدل مبرر الجمع للعاملين فى المشروعات العامة فى مصر ونتيجته ——— ١٧٠
المبحث الثانى : الجمع بين العضوية البرلمانية والعمل فى المشروعات الخاصة ——— ١٧٣
§ ١ - الجمع بين اسلوبى الحظر المطلق والنسبى فى فرنسا ——— ١٧٤

Scanned by CamScanner

١ – حالات الحظر المطلق والنسبى والاستثناء منها ١٧٤
(أ) حالات الحظر المطلق ١٧٤
(ب) الحظر النسبى ١٨١
(جـ) الاستثناءات ١٨١
٢ – نظام مراقبة حظر الجمع بين عضوية البرلمان وبعض الأنشطة الخاصة ١٨٢
(أ) تقديم اخطار الأنشطة ١٨٢
(ب) رفع المشكلة للمجلس الدستورى ١٨٣
$ ٢ – اكتفاء المشرع المصرى بالحظر النسبى ١٨٦
(أ) الوظائف المشمولة بالحظر ١٨٨
(ب) نظام الاخطار ١٨٨
١ – وقت تقديم الاخطار ١٨٩
٢ – مصير الاخطار ١٩١
٣ – جهة فحص البيانات الجديدة ١٩٢
٤ – كيفية حسم مشكلة التعارض ١٩٣
المبحث الثالث: ظهور الصفة البرلمانية فى اعلانات الشركات الخاصة ١٩٤
$ ١ – معالجة المشرع الفرنسى لمشكلة ظهور الصفة البرلمانية فى اعلانات الشركات الخاصة ١٩٤
$ ٢ – الفراغ التشريعى لمواجهة مشكلة ظهور الصفة البرلمانية فى اعلانات الشركات الخاصة فى مصر ٢٠٠
المبحث الرابع: الجمع بين العضوية البرلمانية وممارسة المحامى لنشاطه المهنى ٢٠١

Scanned by CamScanner

§١ - تقييـــد الشارع الفرنســـى مباشـــرة المحامى عضو البرلمان لمهنته أثناء العضوية ٢٠١
(أ) الأعمال المحظورة ٢٠٢
(ب) جزاء المخالفة ٢٠٤
§٢ - تقييد الشـــارع المصـــرى مباشـــرة المحامى عضو البرلمان لمهنته بعد العضوية ٢٠٤
خاتمة ٢٠٧
المراجع ٢٠٩
الفهرس ٢١٩

نعتذر للقارىء عن الأخطاء التى لم نتمكن من تصويبها

رقم الايداع ٨٢٦٦ /٩٤
الترقيم الدولي
I.S.B.N
977-04-1217-1

Scanned by CamScanner